الأمم المتحدة

A/74/552–S/2019/886

# الجمعية العامة
# مجلس الأمن

Distr.: General
15 November 2019
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة الرابعة والسبعون**
البند ٤١ من جدول الأعمال
**مسألة قبرص**

**مجلس الأمن**
**السنة الرابعة والسبعون**

## رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إليكم من عصمت كورك أوغلو، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

*(توقيع)* فريدون هـ. **سينيرليوغلو**
الممثل الدائم

221119 201119 19-19847 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

## مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوافيكم بالرد على ما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل القبارصة اليونانيين، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعين، في إطار البند ٥٢ من جدول الأعمال المعنون ''استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات''، وبأن أوجه كريم نظركم إلى آراء الجانب القبرصي التركي بشأن مسألة عمليات حفظ السلام.

واسمحوا لي في البداية أن أؤكد مرة أخرى أنه لا توجد في قبرص سلطة واحدة قادرة على تمثيل القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين في آن واحد أو تمثيل الجزيرة ككل. ومن ثم فإن هذه التصريحات التي أدلى بها القبارصة اليونانيون، بصفتهم المزعومة كممثلين لما يسمى ''جمهورية قبرص''، هي، من الناحية القانونية، باطلة ولاغية فيما يتعلق بالشعب القبرصي التركي.

وتعلمون جيدا أن أحد المبادئ الناظمة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم يتمثل في استيفاء شرط طلب الحصول على موافقة أطراف النزاع، تمشيا مع تقرير الإبراهيمي، الذي ذكر فيه بوضوح ''أن موافقة الأطراف المحلية، والأخذ بأسباب الحيدة ... ينبغي أن تظل بمثابة المبادئ الأساسية لحفظ السلام''. ومن ثم، فإن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لا يمكنها أن تعمل في كلا جانبي الجزيرة إلا على أساس موافقة الطرفين معا. وإلا فالقوة ''يمكن أن تصبح طرفا في النزاع''، كما هو منصوص عليه في المنشور المعنون ''عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: المبادئ والمبادئ التوجيهية''. والواقع أن مبدأ الموافقة هذا أساسي أيضا لمهمة المساعي الحميدة للأمين العام التي تتعامل مع الجانبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني في الجزيرة على قدم المساواة. ومما يؤسف له أن هذا المبدأ الأساسي قد أغفل منذ فترة طويلة في حالة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، حيث أن الأمم المتحدة ما فتئت تمتنع عن الحصول على موافقة الجانب القبرصي التركي.

ومن المهم أيضا أن يجرى استعراض دوري لكل بعثة، لا سيما إذا كانت البعثة المعنية قد أنشئت منذ عقود، للتأكد من كون ولايتها ومبادئها التشغيلية تتمشى مع الحقائق المتغيرة باستمرار على أرض الواقع. وإلا، فإن من الحتمي أن تواجه تلك البعثة تحديات جسيمة في الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو فعال. وكما هو معروف، أبلغ الجانب القبرصي التركي الأمم المتحدة في مناسبات عديدة أنه بعد مرور ٥٥ سنة على نشر القوة في الجزيرة، من اللازم إجراء استعراض لولايتها وللمهام والعمليات التي تضطلع بها في ضوء الظروف المتغيرة في الجزيرة.

وعلاوة على ذلك، من اللازم أن تصمم كل عملية من عمليات حفظ السلام بطريقة تجعلها تدعم جهود بناء السلام وتشجع على تغيير الوضع الراهن. وليس من المستبعد أن ذلك قد لا يتحقق على الدوام، بل يمكن أن يستغل وجود الأمم المتحدة لإدامة الوضع الراهن. وبالتالي، ينبغي ألا توجه إلى الأطراف المتنازعة رسالة مفادها أن استمرار وجود قوة من قوات حفظ السلام أمر مسلم به بصرف النظر عن التطورات في العملية السياسية. وينبغي ألا تجعل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمساعدة على إحلال السلام والاستقرار في منطقة ما، من خلال عمليات حفظ السلام وبناء السلام، أحد الأطراف في وضع مريح يضمن إدامة المشكلة.

وينبغي أيضا أن تكون أي قوة من قوات حفظ السلام عادلة ومتوازنة في تعاملها مع كل طرف معني. وهذا شرط لا غنى عنه لكسب ثقة الأطراف ولإقامة علاقات عمل جيدة. ولن يتسنى لتلك القوة إلا بهذه الطريقة أن تكرس الثقة بأن النزاهة، بوصفها قيمة أساسية، راسخة بقوة في صميم أنشطتها.

وبوصفنا الجانب القبرصي التركي، نرى أن المبادئ المذكورة أعلاه ينبغي أن تكون في صميم كل عملية من عمليات حفظ السلام، بما فيها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وفي هذا الصدد، نتوقع أن يجرى استعراض مستفيض لعمليات القوة ولولايتها في أقرب فرصة ممكنة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لما ورد ذكره أعلاه.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

*(توقيع)* عصمت **كورك أوغلو**
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص